ISSN 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Economic integration and its impact on enhancing regional stability/the European Union as a model

Azhar Hadi Majid

Senior Political Advisor, Second Vocational Education Department – Al-Karkh

ABSTRACT

This research explores the concept of economic integration and its role in enhancing regional stability, with the European Union (EU) as a practical model. It outlines the theoretical framework, key drivers for state participation, and major challenges involved. The study demonstrates how the EU has promoted stability through joint economic policies, deep cooperation, and high levels of economic interdependence. It emphasizes that economic stability is a common goal for all nations, pursued through clear, comprehensive strategies. Economic cooperation is highlighted as a tool for fostering dialogue, encouraging political participation, and reducing tensions and conflicts—contributing to peace and security. Using a descriptive-analytical approach supported by academic sources, the research concludes that despite political and economic obstacles, integration remains a vital path to regional stability and cooperation. The EU stands as a leading model that can be adapted by other regions aiming to achieve similar outcomes through collective economic efforts.

***Correspondence*:**
Azharhadi631@gmail.com
Received: 16 **August** 2025
Accepted: 14 **September** 2025
Published: 01 November 2025

***DOI*:**
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1285

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution License (CC BY 4.0)
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

***Cite*:**
Majid, A. H. (n.d.). Economic integration and its impact on enhancing regional stability/the European Union as a model. Wasit Journal for Human Sciences, 21(4).
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1285

Keywords: Economic Integration, Regional Stability, European Union, Economic Cooperation.

التكامل الاقتصادي وأثره في تعزيز الاستقرار الاقليمي: الاتحاد الأوربي انموذجاً

م.م أزهار هادي مجيد
مستشار سياسي أقدم: قسم التعليم المهني الثاني في الكرخ

المُستخلص

يسعى هذا البحث إلى دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي وأثره على الاستقرار الإقليمي، مع التركيز على تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج تطبيقي. يوضح البحث الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي، موضحًا دوافع الدول للانخراط فيه، ويحلل دوافعه وأبرز التحديات التي تواجهه كما يناقش البحث كيف أسهم الاتحاد الأوروبي في تعزيز الاستقرار الإقليمي عن طريق السياسات الاقتصادية المشتركة، وتوسيع نطاق التعاون بين أعضائه، وتحقيق مستويات عالية من الترابط الاقتصادي. إن تحقيق الإستقرار الاقنصادي يعد هدفاً تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، عن طريق وضع سياسات اقتصادية شاملة بأهداف واضحة، كما يمكن إن يكون التعاون الاقتصادي وسيلة فعالة لتعزيز الحوار والمشاركة السياسية لتخفيف من حدة التوترات والصراعات يعكس بظلاله على تحقيق الأمن والسلام بين الدول، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبعض المقتربات المنهجية والمراجع العلمية، وتظهر النتائج إلى أن التكامل الاقتصادي، على الرغم مما يواجهه من عقبات وتحديات سياسية واقتصادية، الا أنه يشكل أداة فعّالة لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحقيق التعاون بين الدول، وأن تجربة الاتحاد الأوروبي خير مثال.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاستقرار الإقليمي، الاتحاد الأوروبي، التعاون الاقتصادي.

المقدمة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية القرن العشرين، برزت ظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، تمثلت بـ"التكامل الاقتصادي"، وهذه الظاهرة جذبت الدول المتقدمة والنامية للانضمام إليها أو تأسيسها، مما أسهم في زيادة النمو الاقتصادي الذي جاء نتيجة للتسارع الذي رافق العولمة وعمليات تكامل اقتصادي تزامنت مع تحرير التجارة الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال، لاسيما عن طريق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، أصبحت هذه الظاهرة من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، بعد أن خضعت الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتحرير التجارة، على الرغم من اختلاف الدوافع، فإن ظهور هذه الظاهرة بهذا الزخم يُظهر قوة العوامل التي أدت إلى نشوئها، وأبرزها التحولات البنيوية في الاقتصاد الدولي. وتعد التجربة الأوروبية المثال الأبرز للتكامل الاقتصادي والنقدي، والتي تمثلت في جهود متكررة من الدول الأوروبية على مدى أكثر من خمسين عاماً، اتبعت فيها هذه الدول مسارات وصيغ متعددة أدت في النهاية إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي، إذ تمكنت الدول الأعضاء من الانتقال من تكامل إقليمي بسيط يضم عددًا قليلاً من الدول إلى تكامل اقتصادي ونقدي أوسع. وكان الهدف من هذا الاتحاد هو تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المحتملة، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع الاضطرابات في أسواقها المالية والنقدية، وتقليل الاختلالات الاقتصادية الكلية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الموضوع عن طريق أهميته العلمية والعملية، إذ تكمن الأهمية العلمية في أثر التكامل الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الإقليمي في ظل التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية وفهم المتغيرات المعقدة لهذه العلاقة، وتكمن الأهمية العملية في التعرف على التكامل الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الإقليمي، والتي يمكن أن تعزز من السياسات المعمول بها وتفتح الافاق للدراسات المستقبلية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أهمية التكامل الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الإقليمي.
2. تقييم النتائج للتكامل الاقتصادي والتعرف على أهم التحديات.
3. تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

إشكالية الدراسة

تقوم اشكالية الدراسة على تساؤل رئيس: **ما العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي؟ وكيف يؤثر التكامل الاقتصادي على الاستقرار الإقليمي؟** ومنه تنبثق التساؤلات الفرعية الأتية:

1. كيف يسهم التكامل الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الإقليمي؟
2. ماهي الاليات التي اتبعها الاتحاد الأوربي لتحقيق الاستقرار الإقليمي؟
3. ماهي التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوربي؟
4. ما المشاهد المستقبلية لتأثير التكامل الاقتصادي على الاستقرار الإقليمي الأوربي في ظل المتغيرات المؤثرة؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها الآتي: كلما كان التكامل الاقتصادي ذا فاعلية في تحقيق أهدافه أسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل التوترات السياسية، وتعزيز الحوار والمشاركة لخلق توازن نسبي في العلاقات الدولية.

حدود الدراسة

الحد المكاني: هو الاتحاد الأوربي.

الحد الزماني: الحقبة منذ معاهدة ماستريخت 1992 الخاصة بتأسيس الاتحاد الأوربي والى الآن.

منهجية الدراسة

استجابة لمتطلبات الدراسة تم استخدام عدة مناهج علمية من مناهج البحث العلمي، فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي وبعض المقتربات المنهجية، المقترب التاريخي عن طريق استعراض بعض الاحداث التاريخية، المقترب الوصفي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج اذ تم استخدامه في الجانب النظري للبحث، والمنهج التحليلي الذي تم الاستناد عليه في دراسة نموذج الاتحاد الأوربي ودوره في بعث الاستقرار الإقليمي.

الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي وأثره في الاستقرار الاقليمي/ الاتحاد الأوربي أنموذجا

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة علمية يتطلب توضيح لأهم المفاهيم الخاصة به من أجل الإلمام بالظاهرة وعدم الخلط بين المفاهيم العلمية، سنحاول في هذا المبحث توضيح المفاهيم الأساسية الخاصة بعنوان البحث بشكل علمي دقيق مع التركيز في مفهوم التكامل الاقتصادي كمفهوم يعتمد على اتفاق بين الدول يتضمن عادة ازالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسات النقدية والمالية بهدف خفض التكاليف لكل المستهلكين والمنتجين وزيادة التجارة بين البلدان المشاركة في الاتفاق.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أولاً: تعريف التكامل الاقتصادي

يعرف التكامل الاقتصادي بأنه "عمل طوعي بين دولتين أو أكثر يهدف إلى إزالة الحواجز أمام التجارة وانتقال عوامل الإنتاج، لتعزيز الإنتاج عبر تبادل ما تحتاجه كل دولة من عناصر مفقودة. ويختلف الاقتصاديون في تعريف المصطلح، فتعددت تسمياته بين "الاندماج"، و"التعاون"، و"التكتل"، تبعًا لاختلاف المدارس الاقتصادية وتباين رؤاها بشأن أهداف ووسائل هذا التكامل". (يوسف، 2019، ص. 25)

ثانيًا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتكامل الاقتصادي

التعريف اللغوي: "إن كلمة تكامل (Integration) ذات أصل لاتيني استخدمت في العام 1620، في قاموس أكسفورد الانكليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد، وهذا المعنى يتفق تمامًا مع المعنى العام لكلمة التكامل، التي تدل على ربط اجزاء بعضها ببعض ليكوّن منها كل واحد، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى، إذ جاء في قاموس مختار الصحاح كَمُلَ وكَمِلَ وكَمَلَ وكمالاً وتكامل وتكميل وإكمال، بمعنى تم وكان كاملًا، والكامل هو من تمت أجزاؤه أو صفاته". (يوسف، 2019، ص. 7)

التعريف الاصطلاحي: "لم يحظَ مفهوم التكامل الاقتصادي بإجماع بين الباحثين، إذ تنوّعت التعريفات بحسب المنظور الاقتصادي؛ فبينما يراه البعض شكلاً من أشكال التعاون الدولي، يعده آخرون مجرد علاقات تجارية تربط اقتصاديات قومية. وقد تبلور اتجاهان رئيسان في تعريفه: الأول يعرّف التكامل كأي تنسيق أو تعاون بين الدول دون المساس بسيادتها، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه عملية تتطور نحو إنشاء مؤسسات وتفاعلات مشتركة قد تُقيّد جزئياً سيادة الدول المعنية". (اكرام، 2002، ص. 20)

ثالثاً: تعريف التكامل الاقتصادي عند المفكرين الاقتصاديين

يعرف "بيلا بلا سيا" (Bella Ball ssia) "يُنظر إلى التكامل الاقتصادي كعملية وحالة معًا؛ فهو كعملية يشمل الإجراءات التي تُلغي التمييز بين الوحدات الاقتصادية في دول مختلفة، وكحالة يتمثل في زوال مظاهر التفرقة بين الاقتصاديات القومية. ووفقًا لتعريف "بيلا بلاسا"، يُعد تقليص أو إلغاء التدخل الحكومي شرطًا أساسيًا لتحقيق تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، مما يُمثل مدخلًا طبيعيًا لنجاح التنظيمات التكاملية". (حاتم، 2003، ص. 30)

"يميز "تنبرجن" (Tinbergen) بين نوعين من التكامل الاقتصادي، التكامل السلبي، الذي يقتضي إزالة كافة القيود والعوائق أمام التجارة وحرية انتقال عوامل الإنتاج والتدفقات الاقتصادية، التكامل الإيجابي، الذي يركز على تعديل الهياكل المؤسسية وتعويض الأدوات القائمة بأخرى جديدة لضمان كفاءة عمل السوق، أما الاقتصادي "جون بندر" (John Bender)، فيُعرف التكامل الإيجابي بأنه اتفاق الدول الأعضاء على سياسات مشتركة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أوسع". (عادل، 2013، ص. 30)

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار الإقليمي

الاستقرار الإقليمي هو منظومة متباينة من مختلف النواحي، العرقية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من أن مستوى الاستقرار في هذه المنظومة يتوقف على مدى تعرض النظام للفوضى والتفكك، إلا أن هذا النظام قائم بالقوة، ولفهم أشكال الأنظمة الإقليمية، لابد من الأخذ في الاعتبار العلاقات بين الجهات الفاعلة، فضلًا عن انماط السلوك السائد للكيانات والمؤسسات التي خلقت وصاغت النظام الإقليمي، من صراع والتعاون داخل منطقة معينة، فضلًا عن التدخل من جانب الأطراف الخارجية، ويعد الاستقرار الإقليمي أحد أهم العوامل الأساسية لتحقيق السلام والازدهار والرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي،

والذي يسهم في تحقيق أمن وسلام المجتمعات الإقليمية، ويتحقق السلام الإقليمي والعالمي بالفعل الجماعي بين الدول التي تعهدت بأن تنضم للجماعة الدولية، والالتزام بأسس القانون الدولي. (حاتم، 2003، ص. 55)

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل الأساسية التي تسهم في الاستقرار الإقليمي للدول؛ لتحقيق السلام والازدهار والرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن تحقيق أمن وسلام المجتمعات الإقليمية وهو الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه، عبر سعيها لضبط مؤشراته بواسطة تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي سوف يؤثر على النشاط الاقتصادي على دعم الاستقرار للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

1- **تعريف الاستقرار الاقتصادي: التعريف اللغوي:** جاء تعريف الاستقرار في معجم المعاني الجامع أن الاستقرار مصدره، إستقرّ، استقرارًا، فهو مُستقر بمعنى الثبات والسكون. (نعمة، 2014، ص. 11)، **أما التعريف الاصطلاحي:** "هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو في الناتج الوطني، وأن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يحقق هدفين اساسيين: (درواسي، 2006، ص. 77)

1. يسهم الاستقرار الاقتصادي في تجنّب آثار التضخم السلبية، مثل تراجع القوة الشرائية للنقود وتضرر أصحاب الدخل المحدود، كما يخفف من تبعات الركود أو الكساد، بما في ذلك ارتفاع البطالة وتراجع النشاط الإنتاجي.
2. يمكن تعريفه "بأنه حالة بقاء الاقتصاد على مستوى العمالة الكاملة ومنعه من أن يشتت كثيرًا عن هذا المستوى، سواء بالارتفاع مما يسبب تضخم أو انخفاض يؤدي إلى الركود الاقتصادي، وسياسات نقدية ومالية واعية ومرنة تجعل بالإمكان المحافظة على هذا الهدف".

ثانياً: أهداف وأهمية الاستقرار الاقتصادي

يهدف الاستقرار السياسي تحقيق العمالة الكاملة دون التضخم، لتحقيق انتاج أكبر من الناتج المحلي، ولتحقيق أعلى مستوى في استثمار الموارد الاقتصادية، والمحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور حالة التضخم نتيجة الطلب المفاجئ الزائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الركود على المستوى انخفاض الطلب للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة. (الحمداني، 2004، ص. 254)

2- أهمية الاستقرار الاقتصادي

لا يعد الاستقرار السياسي هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعد في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة ومتنوعة الأبعاد والأنشطة، كون الاستقرار الاقتصادي يرتبط بالتوازن الاقتصادي في المجتمع، والذي يعد مرادف للاستقرار الاقتصادي – التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، والعرض الكلي (الناتج المحلي، فإذا لم يكن كافيًا الإنفاق القومي يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب يظهر ما يسمى بحالة (الانكماش الاقتصادي)، ينتج عنه انخفاض الأسعار وبطالة ،على عكس الإنفاق القومي، فإذا زاد الإنفاق القومي يؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض ينتج عنه "التضخم"، ومن مظاهره تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، وتعادل الصادرات مع الواردات، ومن ثم التوازن في ميزان المدفوعات ،وتعادل النفقات العامة مع الايرادات العامة وتلاشي العجز بالموازنة العامة للدولة. (الحمداني، 2004، ص. 255)

المطلب الثالث: مفهوم الاتحاد الأوروبي

يُعد الاتحاد الأوروبي أبرز نموذج للتكامل الاقتصادي والنقدي، وقد جاء نتيجة محاولات أوروبية متتالية منذ عام 1951. ورغم تعدد الصيغ والمسارات، لم تنجح معظمها سوى تلك التي تطورت تدريجيًا إلى الاتحاد الأوروبي، بدءًا بأهداف محدودة في مجالات ذات أولوية، بدأً من إقامة الاتحاد الجمركي ثم السوق الأوروبية المشتركة وصولًا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، وقد استطاعت تلك الدول الانتقال من تكامل إقليمي صغير يضم بعض الدول إلى تكامل اقتصادي ونقدي كبير.

أولاً: نشأت وتطور الاتحاد الأوروبي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سببت دمار في معظم دول العالم، لاسيما الدول الأوروبية، التي كانت مسرحًا لمعظم معاركها، دمرت العديد من منشأتها الاقتصادية والصناعية، فكان من الصعب عليها تقبل الأوضاع التي أحلت بها، لذلك قامت بإيجاد أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة، وعدم تكرار السياسات الخاطئة والمطامع القومية بين حقبة الحربين العالميتين، عن طريق التكامل الاقتصادي. (جبر، 2022، ص. 13)

1-المجموعة الاقتصادية الأوروبية

انشأت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا، فقامت بالتوقيع على معاهدة روما في العام 1957، التي شكلت الانطلاقة الأولى لإقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير ،إلا أن هذا الكيان يعود إلى ارهاصات ومحاولات عدة سابقة لتوحيد أوروبا، وجاءت محاولة الكونت النمساوي "كودي نوف كاليرجي"1929، لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، وكذلك محاولة وزير الخارجية الفرنسي "بريان " في العام 1929، لتأسيس اتحاد أوروبي في ظل عصبة الأمم المتحدة، إذ شكلت الخطوة الأولى لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية، وفي العام 1946 دعا وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة لتعاون فرنسي ألماني، لعلاج المشاكل الأساسية في أوروبا اسماها "إعادة إنشاء العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش بسلام، وفي العام 1948 تم تأسيس المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي، وتوقيع معاهدة باريس للفحم والصلب، تلاها توقيع معاهدة روما لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وشكلت الجماعات الثلاثة فيما بعد ما يعرف بالسوق الأوربية المشتركة(الجماعة الأوربية). (الجاسور، 2019، ص. 25)

ثانيًا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948

أعلن "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية 1947، بضرورة قيام تعاون اقتصادي للدول في أوروبا الغربية لإعادة بناء اقتصادها، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، تعرف بمشروع "مارشال" لإعادة بناء أوروبا، واتفقت هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على إنشاء اتحاد جمركي في العام 1948، أسفر عن تكوين ما يسمى "بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وبدأت مرحلة الانتعاش للدول (أوروبا الغربية) ومع ازدياد حجم التجارة، والنمو السريع والمستمر شعر القادة الأوروبيين بضرورة إنشاء "التكامل الاقتصادي. (احمد، 2019، ص. 57)

ثالثا: انشاء الجماعة الاوربية للفحم والصلب1951 (معاهدة باريس)

تم التوقيع على معاهدة باريس الاندماج الأوربية1951 بعد اقتراح وزير خارجية فرنسا "شو ماس" اقتراح انشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، ووقع المعاهدة ست دول أوروبية (دول البينو لوكس، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا) لحسم الصراعات حول مناجم الفحم، وتحرير تجارة الفحم والحديد، وفرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، لتجميع هذه الدول في سوق واحدة وبسلعتين (الفحم والصلب) لتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي وتشكيل سوق أوروبية مشتركة منتصف العام 1956.

رابعًا: إنشاء السوق الاوربية المشتركة 1957(معاهدة روما)

قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم بتوقيع معاهدة روما في ايطاليا للسوق الأوروبية بين الدول المشتركة، وبدأ تنفيذها في العام 1958، وانبثقت منها معاهدتين الأولى لأنشاء الجماعة الاوربية للطاقة الذرية، والثانية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي لفرض رسوم جمركية موحدة؛ لتحقيق الاستقرار وتوطيد العلاقة بين الدول الاعضاء، وفي العام 1967، نجحت جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في الدمج لتصبح منظمة واحدة أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة"، ونصت المعاهدة على: (الأمام، 2000، ص. 185)

– تحقيق حرية انتقال السلع والبضائع والغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء الست

–اقامة سياسية زراعية مشتركة لحماية المزارعين، واعطائهم دخولًا أكثر ارتفاعًا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.

–حرية انتقال رؤوس الأموال.

–توحيد اسس التجارة والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الاعضاء.

–إقامة بنك استثماري أوربي لدعم النمو الاقتصادي.

خامسًا: توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبي

النقدي بين العملات بدأت مفاوضات لتوسيع السوق الأوروبية في العام 1973، بين الدول الست لبناء تكاملها الاقتصادي، انضمت كل من المملكة المتحدة وإيرلندا والدنمارك لتصبح مجموعة الست إلى مجموعة التسع، وبعد تغير النظم السياسية في اسبانيا والبرتغال واليونان انظمت تلك الدول الى المجموعة الأوروبية لتصبح مجموعة الاثنا عشر، وفي العام 1992، اتفقت الدول على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، وقامت بإلغاء الحواجز المالية، وإزالة جميع الحواجز والعراقيل والعمل على تنسيق نقدي بين الدول الجماعة الأوروبية، وفي الخطوات الأولى عرف "بالاتحاد الاقتصادي والنقدي"، لزيادة حرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية، وتم التوقيع على معاهدة "ماستريخت" التي دخلت حيز التنفيذ في العام 1993، وكانت الاتجاه نحو قيام الاتحاد الأوروبي. (توفيق، 2018، ص. 271)

المبحث الثاني: أثر التكامل الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الأوربي

التكامل الاقتصادي الأوروبي هو عملية تعاونية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يتضمن هذا التكامل مجموعة من السياسات المشتركة، مثل التجارة الحرة وتوحيد الأسواق، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

المطلب الأول: طبيعة التكامل الاقتصادي الأوربي والمتغيرات المؤثرة

يُعد الإتحاد الأوروبي من أبرز صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دوله الأعضاء، ان دوافع ومرتكزات هذا التكامل تتمثل بالآتي: (عادل، 2013، ص. 19)

أولا: الدوافع الاقتصادية

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه، إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة المقومات المختلفة والشروط الضرورية، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك والعمل الجماعي في إطار تكاملي، اذ تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته وأسسه.

هناك العديد من الدوافع الاقتصادية نبرزها فيما يلي: (خلوفي، 2012، ص. 49-50)

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي يقود الى الرفاهية كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، اذ يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
3. رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات والعقبات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حده.
4. رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها، واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل أي أن التكامل يحسن معدل التبادل التجاري.
5. محاولة تنشيط وزيادة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية خاصة المتماثلة منها في الدول الأعضاء، مما يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية.
6. رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.
7. كما تسعى الدول المتكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
8. القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، باذ تكمل بعضها البعض عن طريق تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.

ثانيا: الدوافع السياسية

يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية ، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا، وتعزيز الروابط السياسية بينها وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، فتعددت الأسباب السياسة لقيام التكامل الاقتصادي: (القزويني، 2004، ص. 274)

1. فقد يكون الدافع هو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، كما حدث في أوروبا حين كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة، هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، وتقسيم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا) العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليهما.
2. وقد يكون الدافع من وراء ذلك تخفيف حدة التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، فعن طريق تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على توثيق العلاقات السياسية، وزيادة الثقة بين الدول في المنطقة التكاملية فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، كما حدث بين ألمانيا وفرنسا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم عام 1951.

3. وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيداً لإقامة تكتل سياسي.

ثالثا: الدوافع الاجتماعية

إن تطور العلاقات الاقتصادية يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل الخلافات السياسية والعقائدية، وان ضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية يقلل من الصلات الاجتماعية والثقافية بين هذه الدول، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان، وعن طريق هذا الطرح يمكن القول انه إلى جانب الدوافع الاقتصادية والسياسية، هناك دوافع اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي: (حسن، 2001، ص. 180،177)

1. في بعض الحالات أين تربط العلاقة التكاملية بين دول نامية وأخرى متقدمة، فإنه قد يكون دافع هذه الأخيرة التحكم في تدفقات الهجرة إليها وتخفيف دوافعها، لاسيما مع تصاعد البطالة وبخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ انه وبقيام تكتل "النافتا" أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك، كما انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية، وهو ما أدى إلى الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

2. رغبة الدول المتكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي، إلى زيادة معدلات التوظيف وتخفيف من حدة البطالة، وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة.

تطبيق نظريات العلاقات الدولية في التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي

يمثل التكامل الاقتصادي في الأتحاد الأوربي مجالاً واسعاً لتطبيق وتحليل نظريات العلاقات الدولية كل نظرية تقدم إطارًا مختلفًا لفهم الديناميات المعقدة التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء، وكالاتي: (القزويني، 2004، ص. 200)

1. النظرية الواقعية

تركز النظرية الواقعية على تحقيق مصالحها الوطنية. في سياق الاتحاد الأوروبي، يمكن تفسير التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء في مواجهة التحديات العالمية.

2. النظرية الليبرالية

تعد الليبرالية أن التعاون بين الدول يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية للجميع. التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي يعكس هذه الفكرة عن طريق إنشاء سوق مشتركة، وتحرير التجارة، وتنسيق السياسات الاقتصادية، مما يعزز من الازدهار المشترك.

3. النظرية البنائية

تركز البنائية على كيفية تشكيل الهويات والمصالح عن طريق التفاعلات الاجتماعية. في حالة الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يُنظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه عملية تُعيد تشكيل هويات الدول الأعضاء، وتعزز من فكرة الهوية الأوروبية المشتركة.

4. النظرية النيو–ليبرالية

تركز على أهمية المؤسسات في تعزيز التعاون الدولي. الاتحاد الأوروبي يمثل مؤسسة قوية تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق مجموعة من السياسات والمعاهدات، مثل معاهدة ماستريخت.

المطلب الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي الأوربي وانعكاساته على الاستقرار الإقليمي

هناك تحديات عدة، برزت أمام الإتحاد الأوروبي ومن أهم هذه التحديات الاتي:

أولا: الحرب الروسية الاوكرانية

لقد قامت الدول الـ 27 بالتعهد مرارًا بأنها ستقدم المساعدة لأوكرانيا في الدفاع ضد روسيا طالما كان ذلك ضروريًا، لأن انتصار روسيا قد يهدد أمان أوروبا بشكل عام. مع زيادة امد الحرب، يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبة في اتخاذ قرار بشأن مساعداته المالية لأوكرانيا بالإجماع، (مخيمر، 2023، ص. 17) كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن قصور في ترتيبات الأمن الأوروبي، وأظهرت الاتحاد الأوروبي في دور المنسق بين السياسات الأمنية للدول الأعضاء أكثر من كونه فاعلا قادرًا على توفير مظلة أمنية لتلك الدول في مواجهة أي تهديدات ومخاطر. وقد سعى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذا القصور، فأصدر وثيقتين مهمتين: (توفيق، 2023)

الأولى هي "إعلان" فرساي" في 11 مارس 2022م، والثانية هي وثيقة التوجه الاستراتيجي لتقوية الاتحاد أوروبي في مجالي الأمن والدفاع خلال العقد القادم في 21 اذار 2022.

وبالنسبة لإعلان فرساي، فقد حدد الإعلان ثلاث مجالات للأمن يتعين على الاتحاد تحقيق نتائج ملموسة في كل منها بحلول العام 2030م، وهي:

1. تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية عن طريق زيادة الإنفاق العسكري، وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في برامج الشراء الموحد للقدرات الدفاعية بهدف رفع مستوى القدرة على تعبئة ونشر القوات العسكرية في مختلف مناطق الاتحاد.
2. تقليل الاعتماد على روسيا كمصدر يغطى احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة (الغاز والنفط والفحم) بتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، وتنويع مصادر استيراد الغاز الطبيعي المسال، تطوير مصادر الطاقة المتجددة،وربط شبكات الكهرباء والطاقة بين دول الاتحاد.
3. بناء قاعدة اقتصادية أكثر قوة عن طريق مواصلة العمل على تقوية السوق الأوروبية الموحدة لتكون أكثر تنافسية على المستوى العالمي لاسيما في مجال الأنشطة الاقتصادية الخضراء والرقمية أما وثيقة التوجه الاستراتيجي لتقوية الاتحاد أوروبي في مجالي الأمن والدفاع خلال العقد القادم، (جمال، 2004، ص. 57)، فتهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك العسكري في مواجهة الأزمات الأمنية التي تهدد أوروبا، وتخطط الوثيقة لاستكمال الاتحاد الأوروبي في عام 2030م إنشاء ما يعرف باسم قدرة الاتحاد الأوروبي للانتشار السريع"، يتضمن الاتحاد الأوروبي قوة تدخل سريع مكوّنة من 5000 جندي، مخصصة للاستجابة الفورية للأزمات الأمنية، إضافة إلى جاهزيته لنشر 200 خبير خلال 30 يومًا لتنفيذ مهام ضمن سياسة الأمن والدفاع المشتركة. وتؤكد الوثيقة ضرورة تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل حلف الناتو، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والآسيان، لتقوية القدرات العسكرية والدفاعية، ومن المتوقع البدء في محادثات جادة للعمل على انضمام أوكرانيا ومولدافيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2024، على الرغم من التداعيات والقلق المتزايد في دول كبولندا ودول البلطيق من الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على انضمام أوكرانيا التي تعاني اقتصادياً جراء الحرب الدائرة مع روسيا، إذ يمكن أن تتحول هذه الدول من مستفيدة إلى ملتزمة مالية، يؤكد مسؤولو الاتحاد أن المفاوضات ستبدأ، مع احتمال أن تستغرق عملية الانضمام سنوات طويلة، فضلاً عن وجود تراقب دول غرب البلقان، التي تنتظر انضمامها منذ نحو 20 عامًا، تقدم أوكرانيا ومولدافيا بحذر، مع تحديد تواريخ محتملة لانضمام الجبل الأسود وألبانيا ومقدونيا الشمالية، في إطار جهود للحد من النفوذ الروسي والصيني في المنطقة، أما صربيا وكوسوفو فتواجهان صعوبات كبيرة بسبب الصراعات العرقية، بينما تكافح البوسنة والهرسك للخروج من وضعها المضطرب، اذ يمثل الصراع المدعوم من روسيا بين صرب البوسنة والجماعات الأخرى أكبر عائق أمام التقدم.

ثانياً: إصلاحات الاتحاد الأوروبي الداخلية

قبل الشروع في قبول دول أعضاء جديدة، يجب إجراء إصلاحات شاملة في عمليات اتخاذ القرار وتمويل "فقط أوروبا ذات السيادة القوية اقتصاديا هي القادرة على توفير "القدرة الاستيعابية"، كما أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون منذ فترة طويلة. كما وضعت الحكومة الألمانية مقترحات من اجل تغيير عملية اتخاذ القرار لتكون بالأغلبية بدلا من الإجماع، ولا يتضح حتى الآن ما إذا كانت هذه الإجراءات ستُنفذ في عام 2024، إذ يشير دبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي إلى أن تحويل نظام اتخاذ القرار من الإجماع إلى الأغلبية يتطلب أولاً قرارًا بالإجماع نفسه. (الشيخ، 2019، ص. 113)، وفي السنوات الماضية، فشل الاتحاد الأوروبي في إقناع المعارضين مثل المجر، التي يقودها فيكتور أوربان، باستخدام حق النقض بشكل متكرر، مما أدى إلى تعثر العديد من القرارات. ومن المتوقع أن يستمر أوربان في موقفه الرافض خلال عام 2024، بينما توجد آمال في بولندا مع تولي الناشط الأوروبي السابق دونالد توسك المسؤولية حاليًا، اعتمد الاتحاد الأوروبي "معاهدات لشبونة"، التي لا تزال قوانين الاتحاد حتى اليوم. فهل يجب تعديل هذه الاتفاقيات؟ ستشهد هذه النقاشات زخما في عام 2024.

رابعا: فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الامريكية

نجاح الجمهوري المحافظ دونالد ترامب بالعودة إلى البيت الأبيض كرئيس للولايات المتحدة، ستكون هناك حقبة عصيبة أمام الإتحاد الأوروبي وأيضًا للجزء الأوروبي من حلف شمال الأطلسي (الناتو) إذ يمكن أن يتراجع الدعم لأوكرانيا وردع روسيا، أما في قضايا التجارة تضطر أوروبا إلى تعويض المساعدات الأمريكية لأوكرانيا وهو ما سيزيد الصعوبات على الدول الأوروبية. بفرض دونالد ترامب رسومًا جمركية على أوروبا. وفي المقابل، قد يضطر الاتحاد الأوروبي لزيادة الرسوم الجمركية. مما يؤدي إلى حجم التجارة والنمو الاقتصادي. وبالنسبة للصين والتي تعد الشريك التجاري الأكثر لدول الاتحاد الأوروبي،سيجعل ترامب العلاقات مع الصين أسوأ مما هي عليه بالفعل، وسيصبح العالم حينئذ أقل استقرارا مما هو عليه بالفعل وهو كابوس للعديد من خبراء السياسة الخارجية في بروكسل.

خامسا: انتخابات البرلمان الأوروبي

افرزت انتخابات الاتحاد الأوربي الأخيرة صعود أحزاب اليمين، ومن أبرز القضايا التي يمكن أن يركز عليها اليمين المتطرف، داخلياً، يواجه الاتحاد الأوروبي تحدي الحفاظ على التماسك بين الدول الأعضاء، وتسهم التوترات السياسية المتصاعدة والضغط المتزايد من الحركات الشعبوية في إضعاف التضامن داخل الاتحاد الأوروبي، اذ تواجه قضايا عدة تهديدات مباشرة من اليمين المتطرف في:

1. توسع الاتحاد الأوروبي: يشكل صعود أحزاب اليمين المتطرف تحدياً محتملاً لمشاريع توسيع الاتحاد الأوروبي، مما قد يُعيق ضم دول جديدة، مثل أوكرانيا، خلال الدورة البرلمانية الحالية (5 سنوات).
2. قضايا الهجرة واللجوء: سيؤدي صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، إلى فرض مزيد من القيود على الهجرة، بما يتماشى مع سياسات هذه الأحزاب الرامية إلى الحد من الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء.
3. حرب أوكرانيا: تؤسس بعض الأحزاب اليمينية الصاعدة في الانتخابات الأوروبية الأخيرة علاقات وثيقة مع روسيا، مما قد يُؤدي إلى تبني "نهج أوروبي جديد ومختلف" في التعامل مع حرب أوكرانيا. التي فاقمت من الأزمات الاقتصادية في أوروبا، مما أدى إلى خروج مظاهرات تطالب بوقف المساعدات الضخمة التي تُقدم لأوكرانيا من قِبل الدول الأوروبية. وقد صوّت العديد من أحزاب اليمين المتطرف لوقف دعم الحرب.

4. قضايا الطاقة والمناخ: أدت حرب أوكرانيا إلى اندلاع أكبر أزمة طاقة تشهدها أوروبا في هذا القرن، وذلك نتيجة لقرارات الاتحاد الأوروبي بالاستغناء التدريجي عن الغاز والنفط الروسيين، مما أدى إلى ارتفاع هائل في أسعار الطاقة، (منظمة ارينا للطاقة المتجددة، 2022، ص. 10) وقد دفعت هذه الأزمة بعض الدول، وعلى رأسها ألمانيا، إلى اتخاذ إجراءات لإحياء وتعزيز استخدام المفاعلات النووية، وهو ما حظي بدعم من فرنسا. كما اتجه الاتحاد الأوروبي بشكل عام إلى تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، مثل الهيدروجين والميثان الحيوي.

سادساً: ظهور البريكس كقوة اقتصادية وسياسية واعدة:

تحالف بريكس هو مجموعة من الدول النامية تشمل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. تأسست بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائها وتوفير منصة للدول النامية لتعزيز تأثيرها في الشؤون العالمية. يركز التحالف على قضايا مثل التنمية المستدامة، التجارة، والتمويل، ويعمل على تقليل الاعتماد على المؤسسات المالية التقليدية مثل صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات عدة، منها اعتماد الإصلاح المثير للجدل لإجراءات اللجوء ("ميثاق الهجرة") وضرورة وضع قواعد جديدة لمديونية ميزانيات الدول الأعضاء. كما هناك حاجة ملحة لتعزيز الاستثمار في تكنولوجيا المناخ الأخضر، لكن تأجيل الدول الأعضاء، خاصة بين الدول المانحة في الشمال والمستفيدة في الشرق والجنوب، قد يفاقم الصراعات ويؤثر سلبًا على تماسك الاتحاد واستقراره الإقليمي.

المطلب الثالث: مستقبل التكامل الاقتصادي الأوربي في تعزيز الاستقرار الاقليمي

تظهر عددا من المشاهد المستقبلية ومنها:

أولا: مشهد تراجع أثر التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوربي في تعزيز الاستقرار الإقليمي

ما يدعم هذه المشهد، هو الاتي:

1. التحديات والتي سبق التطرق لها في المطلب الثاني من المبحث الثاني، وكالاتي:

أ- الحرب الروسية الأوكرانية

ب- توسيع الاتحاد الأوروبي

ت- إصلاحات الاتحاد الأوروبي الداخلية

ث- تأثير فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

ج- نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي

2. ظهور البريكس كقوة اقتصادية وسياسية واعدة، والتي تتمثل بالآتي: (حسن، 2015، ص. 381)

أ. تُشكّل مجموعة "بريكس" تحديًا للنظام الدولي الغربي، وتسعى لإرساء عالم متعدد الأقطاب بنفوذ سياسي واقتصادي جديد.

ب. تتلقى المجموعة طلبات انضمام وسط تحولات دولية نتيجة تراجع الثقة في السياسة الخارجية الأمريكية.

ت. استجابت بعض الدول الأوروبية لصعود "بريكس" بالحفاظ على حوار مفتوح لتحقيق مصالح مشتركة.

ث. من المتوقع أن يواجه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المجموعة بنهج جديد يراعي الفوائد الاقتصادية والسياسية، مع احتمال تقييد توسعها لضمان استدامة المصالح.

ثانيا: مشهد بقاء الوضع الحالي للاتحاد الأوربي

وان ما يدعم هذا الاتجاه، وضمن المستقبل القريب هو الاتي:

أ. التجربة الفريدة للاتحاد الأوربي في التكامل الاقتصادي والسياسي ولعدة عقود، بالرغم من مرور الاتحاد بأزمات عديدة، لكنه استطاع من الصمود بوجه الازمات، مثل الازمة المالية لعام 2008، وأزمة الديون السيادية لليونان، وأزمة جائحة كورونا، وغيرها.
ب. رصانة الهياكل الإدارية والمؤسساتية للاتحاد الأوربي، والدعم الذي يحظى به الاتحاد الأوربي من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وعبر العقود الماضية سعت الولايات المتحدة لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي الأوربي وكمثال مشروع مارشال لإنقاذ اوربا بعد الحرب العالمية الثانية.
ت. وجود حلف الناتو يدعم من الاستقرار السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوربي.
يرى الباحث أن المشهد الأول (مشهد تراجع أثر التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوربي في تعزيز الاستقرار الإقليمي) هو المرجح للمستقبل البعيد، وذلك لتنامي القوى الاقتصادية العالمية والإقليمية الناقمة من السياسات الاقتصادية الغربية وللأسباب التي تم ذكرها انفا.

وعن طريق ما تقدم يتضح اثبات فرضية البحث والتي مفادها: كلما كان التكامل الاقتصادي ذو فاعلية في تحقيق أهدافه كلما أسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل التوترات السياسية، وكلما انضمت الدول بثقلها السياسي والعسكري، كلما أسهم ذلك في تعزيز الحوار والمشاركة لخلق توازن نسبي في العلاقات الدولية.

الخاتمة

تعد عملية التكامل الاقتصادي في أوروبا أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. على الرغم من التحديات المتزايدة، مثل صعود مجموعة البريكس وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، إلا أن التعاون الاقتصادي الأوروبي لا يزال يحمل إمكانيات كبيرة لتعزيز الوحدة والاستقرار، ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يعزز من القدرة على مواجهة الأزمات ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار والنمو. عن طريق تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتطوير السياسات المشتركة، يمكن لأوروبا أن تتجاوز التحديات الحالية وتستفيد من الفرص الجديدة، وفي ظل التغيرات العالمية، يجب على الدول الأوروبية أن تظل ملتزمة بتعزيز التكامل الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق التوازن بين القوى العالمية المختلفة. إن العمل على تطوير استراتيجيات اقتصادية مرنة وقابلة للتكيف سيكون له دور حاسم في مواجهة التحديات المستقبلية وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

الاستنتاجات:

1. إن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها.
2. إن الاستقرار الإقليمي أحد اهم العوامل الأساسية لتحقيق السلام والأزدهار والرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويتحقق بالإلتزام بأسس القانون الدولي والوفاء بمتطلبات العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.
3. إن الاستقرار الاقتصادي يعنى الوضع الذي يحقق ارتفاعا في مستوى المعيشة، وذلك عن طريق التحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات ونسب البطالة، وزيادة الناتج المحلي .
4. تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من أهم صيغ التكامل الاقتصادي في العالم، اذ رصانة الهياكل الإدارية والمؤسساتية، والدعم الذي يحظى به من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وعبر العقود الماضية التي سعت فيها الولايات المتحدة لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي الأوربي وكمثال مشروع مارشال لإنقاذ اوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

5. إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه، إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك والعمل الجماعي في إطار تكاملي.
6. يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة.
7. كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن قصور في ترتيبات الأمن الأوروبي، وأظهرت الاتحاد الأوروبي في دور المنسق بين السياسات الأمنية للدول الأعضاء أكثر من كونه فاعلا قادرًا على توفير مظلة أمنية لتلك الدول في مواجهة أي تهديدات ومخاطر.
8. تعد مجموعة "البريكس" قوة مضادة لما تعده نظاماً دولياً يهيمن عليه الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وتسعى مجموعة "بريكس" لإنشاء عالم متعدد الأقطاب وإظهار نفوذ عالمي جديد ليس اقتصاديا فقط، بل سياسياً أيضاً.
9. وجود حلف الناتو يدعم من الاستقرار السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوربي.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن إدراج مجموعة من التوصيات كما يلي:

1- ضرورة التنسيق السياسي بين قادة دول الاتحاد الأوروبي.
2- ضرورة الاهتمام من قبل دول منطقة اليورو بالسياسات المحفزة للنمو، فبالنمو يتم فتح المزيد من الوظائف ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي تزداد قدرة الاقتصاديات الوطنية على مواجهة أعباء الدين.
3- بناء قاعدة اقتصادية أكثر قوة عن طريق مواصلة العمل على تقوية السوق الأوروبية الموحدة لتكون أكثر تنافسية على المستوى العالمي لاسيما في مجال الأنشطة الاقتصادية الخضراء والرقمية.
4- هناك حاجة إلى إطلاق المزيد من الاستثمار في تكنولوجيا المناخ الأخضر، والمماطلة في ذلك سيؤدي الى نشوب صراعات بين الدول المانحة في الشمال والدول المتلقية في الشرق والجنوب ، وبالتالي سينعكس سلبا على تماسك الاتحاد ومن ثم الاستقرار الإقليمي.
5- ضرورة تعزيز وتعميق التعاون الاقتصادي والتكامل بين دولنا النامية، عن طريق إقامة شراكات قوية وإيجاد آليات فعالة ومجدية تعزز من حجم المبادلات التجارية وتسهم في تنمية البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة .

قائمة المصادر

إبراهيم محسن جبر. (2022). التكامل القانونيّ لإحكام المحكمة الجنائية الدولية. *مجلة واسط للعلوم الانسانية، 18*(2)، 1-18. https://doi.org/10.31185/.Vol18.Iss51.271

أحمد عرفة أحمد يوسف. (2019). *اساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

أسامة فاروق مخيمر. (2023). تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة. *مجلة السياسة والاقتصاد، 18*(17)، 6-35. https://doi.org/10.21608/jocu.2022.182206.1243

اسلام إبراهيم حسن. (2015). *تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة "الفعالية والجاذبية"*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.

بخيت حيدر نعمة. (2014). *سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية*. الاردن: دار آمنة للنشر والتوزيع.

خلف فليح حسن. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر.

رفاه شهاب الحمداني. (2004). *نظرية الاقتصاد الكلي، مقدمة رياضية*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

زغدي عادل. (2013). *دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة].

زغدي عادل. (2013). *دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال فترة 1995-2010*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة].

سامي عفيفي حاتم. (2003). *التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق*. القاهرة: جامعة حلوان.

سعد حقي توفيق. (2023). *إنعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي*. تم الاسترداد من مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية: https://mediterraneancss.uk/2023/09/15/the-russian-ukrainian-war-european-security/

عائشة خلوفي. (2012). *تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف].

عبد الرحيم اكرام. (2002). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

عبد المجيد محمد توفيق. (2018). *العولمة والتكتلات الاقتصادية:اشكالية التناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

علي القزويني. (2004). *التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة*. ليبيا: منشورات اكاديمية الدراسات العليا.

عمارة جمال. (2004). *اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

عمر مصطفى احمد. (2019). *التكتلات الاقتصادية الأقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية،دراسة تجارب مختلفة*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

محمد محمود الأمام. (2000). *التكامل الاقتصاديالإقليمي بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

مسعود درواسي. (2006). *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي :حالة الجزائر 1990-2004*. [اطروحة دكتوراة غير منشورة: جامعة الجزائر].

منظمة ارينا للطاقة المتجددة. (2022). *تقرير عن تكاليف توليد الطاقة المتجددة لعام 2022*. منظمة ارينا للطاقة المتجدد.

ناظم عبد الواحد الجاسور. (2019). *تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية:حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة*. مركز دراسات الوحدة.

نورهان السيد عبد الحميد الشيخ. (2019). العلاقة مع روسيا بين الاحتواء و الصراع. *مجلة السياسة الدولية، 55*(215)، 112-115.